

البحث عن قيادة فلسطينية



تزعم هذه الورقة أنه حتى لو تم تحقيق مصالح ناجحة بين حركتي فتح وحماس، فإن ذلك لن يوفر للفلسطينيين القيادة التي يحتاجونها، حيث أن شرعيتهم الداخلية قد تآكلت جدا. وبدلاً من ذلك تزعم هذه الورقة كذلك أن الأمل في قيادة فلسطينية شرعية موحدة معقود على نشوء حركة جماهيرية غير فصائلية جديدة ولا تتأثر بجهات أو تدخلات خارجية.

ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية
ورئيس السلطة الفلسطينية
الصورة: Frode Løvlie

فرق تسد: معضلة ذاتية ومفروضة

لقد شكل الانزلاق إلى الانقسام السياسي في صيف ٢٠٠٧ بين الضفة الغربية التي تحكمها حركة فتح وقطاع غزة الذي تسيطر عليه حركة حماس بداية حقبة استثنائية من الفوضى في السياسة الفلسطينية. ومع ذلك، يمكن القول أن الاقتتال الداخلي في صفوف الحركات الفلسطينية، أو حتى في ما بين هذه الحركات نفسها، ليس بالأمر الجديد. فقد شهد الوضع السياسي الفلسطيني في السنوات التي أعقبت قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ انقساماً بين القوميين العرب ودعاة الوطنية القطرية. فبينما فقدت الحركة القومية العربية زخمها بعد انتصار إسرائيل على الجيوش العربية في حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧، أحكم الوطنيون (الذين تمثلهم منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة حركة فتح) سيطرتهم بشكل فعال على السياسة الفلسطينية. كما أن الإطار التنظيمي المشترك الذي توفره منظمة التحرير الفلسطينية لم يمنع المنظمات المنضوية

فالمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، والحصار المتواصل على قطاع غزة، ودار الفصل، وقضايا تقسيم الأراضي التي لم تحل، ووضع مدينة القدس، وحق العودة للاجئين الفلسطينيين - وعدد القضايا الهائلة التي تواجه عملية السلام الخاملة حالياً بين إسرائيل والفلسطينيين هي كثيرة جداً، وحلها هو بمثابة التحدي الأساسي الذي يواجه إعادة إحياء عملية السلام إذا أريد لمثل تلك العملية أن يكون لها أية فرصة للنجاح؛ ومع ذلك، يحتاج الشعب الفلسطيني إلى قيادة شرعية قوية وموحدة تستطيع تحقيق مطالب وطموحات الفلسطينيين وأن تتفاوض نيابة عنهم؛ وبدون قيادة كهذه، ستواصل عملية السلام، على الأغلب، مراوحة مكانها كما هو الحال منذ ٢٠ عاماً - وكذلك هو حال مطالب إسرائيل والأسرة الدولية من الفلسطينيين، ودون أي حل في الأفق.

وفي حين أن هذا التقليد من الاقتتال الداخلي والتشردم بين الحركات الفلسطينية هو أمر محزن في حد ذاته، إلا أنه أدى أيضاً إلى زيادة الخلل في ميزان القوى بين الفلسطينيين وإسرائيل، لا سيما وأن قوة إسرائيل الاقتصادية والعسكرية كانت على الدوام تفوق بعشرات المرات قوة الفلسطينيين. ويتزامن ذلك مع عدم وجود قيادة فلسطينية موحدة يمكنها تصحيح هذا الخلل في توازن القوى. وتبقى كذلك فرص إعادة إحياء عملية السلام ضئيلة جداً في ظل عدم وجود قيادة سياسية فلسطينية شرعية وممثلة للجميع.

المصالحة بين حماس وفتح – هل هي مهمة حقاً؟

لقد بذلت كل من مصر والسعودية واليمن وأطراف أخرى جهوداً للتوفيق بين الأطراف المتصارعة بعد وقت قصير من وقوع الانشقاق بين حماس وفتح عام ٢٠٠٧. ومع أن هذه الجهود لم تفلح في رأب الصدع، إلا أنه تم التوقيع على اتفاق بين الطرفين عقب انطلاق الربيع العربي. كما أدى سقوط مبارك في مصر – الذي عرف تقليدياً بدعم نظامه لحركة فتح – وكذلك اندلاع الاضطرابات في سوريا – التي لا يخفي نظامها دعمه لحماس – إلى إعادة التوازن إلى الساحة الفلسطينية الداخلية مما أتاح للأطراف المتصارعة أن تتفاوض فيما بينها دون تدخل خارجي. وقد وفر فقدان فتح لنصيرها وشعور حماس بخطر فقدان حليفها، حوافز قوية للطرفين لإنهاء الانقسام وضمن استمرار الحياة السياسية لتنظيميهما. وفي نفس الوقت، أدى اندلاع تظاهرات شعبية تطالب بوضع حد للانقسام إلى دفع فتح وحماس إلى البحث عن أرضية مشتركة.

كما ساد تفاؤل حذر بشأن تشكيل قيادة فلسطينية موحدة عقب توقيع اتفاق بين حماس وفتح في القاهرة يوم ٢٧ أبريل، غير أن تنفيذ اتفاق المصالحة لم يلبث أن توقف بعد وقت قليل من توقيعه. ولا بد من القول أن هناك حالة من العداوة المستحکم وانعدام عميق للثقة بين الفصائل، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالتنسيق الأمني والحكومة المؤقتة وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وهي قضايا يصعب حلها. وحتى لو قدر لجهود المصالحة بين حركتي فتح وحماس أن تنجح – وبصرف النظر عن ردود الفعل الدولية المحتملة ضد أي ائتلاف فلسطيني يضم أعضاء من حركة حماس – فإنه من المرجح أن يتواصل البحث عن قيادة فلسطينية شرعية وبتماسكة للأسباب التالية.

أولاً، تقف الحركتان على طرفي النقيض بشأن مسائل إستراتيجية أساسية. فحماس لا تزال ملتزمة بإستراتيجية مقاومة نشطة، وعسكرية أحياناً، ضد الاحتلال الإسرائيلي، في حين تعتبر فتح المؤيد الأبرز للتوصل إلى حل سلمي للصراع مع إسرائيل عن طريق التفاوض. وحيث أن هاتان الإستراتيجيتان تشكلان مصادر هامة لشرعية كل من الحركتين، فمن غير المرجح أن تتغيرا. وعلى هذا النحو، فإن نجاح المصالحة سينجم عنه على الأغلب تحالف هش بين حركتين متنافستين تتبنيان رؤى مختلفة جذرياً وغير متوافقة بشأن فلسطين.

ثانياً، يبدو أن كلا الحركتين تؤمنان بضرورة قيادة الفلسطينيين بشكل منفرد. فحركة فتح تشعر بحقها في قيادة الفلسطينيين كونها تزعمت منظمة التحرير الفلسطينية والفلسطينيين منذ أواخر ستينيات القرن الماضي، بالرغم من تخليها إلى حد كبير عن النضال المسلح، الذي شكل شرعيتها التقليدية. وحماس تؤمن

في إطاره من الوقوع في الاقتتال التنظيمي الداخلي أو حتى فيما بين بعضها البعض. ورغم وجود سلطة ياسر عرفات التي لم ينازعه أحد عليها كزعيم للشعب الفلسطيني، أدى استمرار التنافس بين القيادات الموجودة في المنفى والقيادات المحلية إلى تقويض وحدة وشرعية القيادة الفلسطينية (جمال ٢٠٠٥، ص ٣٠).

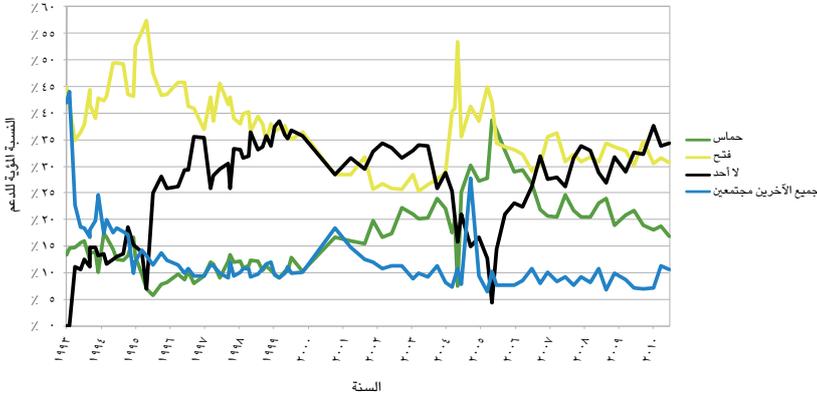
وقد جاء تأسيس حركة حماس عشية الانتفاضة الأولى في عام ١٩٨٧، ليمثل بداية النهاية لهيمنة منظمة التحرير الفلسطينية على السياسة الفلسطينية. وأصبحت حماس (كحركة دينية-قومية ناشئة في داخل فلسطين) في وضع يمكنها من تحدي سلطة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الموجودة في المنفى آنذاك. وقد تمكنت حماس من خلال معارضتها الشديدة لمسار مفاوضات التسوية الذي بدأته وقادته حركة فتح، في تقديم نفسها على أنها حركة المعارضة الفعلية في الحياة السياسية الفلسطينية. كما أن التنافس بين حركتي حماس وفتح قد ترك بصماته على السياسة الفلسطينية الداخلية بشكل واضح منذ التوقيع على اتفاقات أوسلو في عام ١٩٩٣، وعودة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام ١٩٩٤ (جمال ٢٠٠٥، ص ٧٣). وبلغ هذا التنافس ذروته في عام ٢٠٠٦، عندما تفاجأ الجميع – بما في ذلك حماس ذاتها – بفوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، برلمان السلطة الوطنية الفلسطينية، (الشقافي ٢٠٠٦).



” نعم للمصالحة “
الصورة: Frode Løvlie

لقد أدت نتائج الانتخابات إلى فرض مقاطعة دولية على السلطة الوطنية الفلسطينية كون حماس مدرجة على قائمة المنظمات الإرهابية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على حد سواء. وفي مسعى لإنهاء هذه المقاطعة، تم تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم ممثلين عن كل من حماس وفتح والمستقلين والتكنوقراط لتحل محل حكومة حماس الأولى وذلك في آذار ٢٠٠٧. وبالرغم من ذلك، استمر فرض المقاطعة الدولية بلا هوادة. وسادت فترة من التوتر اندلعت في أعقابها حرب أهلية في قطاع غزة نجم عنها خروج حماس منتصرة بعد بضعة أيام من القتال الدامي فارضة سيطرتها الكاملة على قطاع غزة، فيما عززت فتح حكمها في الضفة الغربية. ومن ذلك الحين وحتى ربيع عام ٢٠١١، شهدت الأوضاع السياسية الفلسطينية انسداداً، وشابها عمليات الاعتقال التعسفي والتعذيب لكل من أعضاء فتح سواء كانوا حقيقيين أو مزعومين على يد حركة حماس في قطاع غزة، فيما تلقى أعضاء حماس ومناصريها معاملة مماثلة من قبل حركة فتح في الضفة الغربية.

جدول ١: دعم الفصائل في فلسطين، ١٩٩٣-٢٠١١



(المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ٢٠١٠؛ ومركز استطلاعات الرأي (٢٠١١)

حشد وتوحيد الفلسطينيين. فاليساريون يمتازون بأنهم عقائديون للغاية مما يفقدهم القدرة على جذب المؤيدين، في حين أن الأحزاب الجديدة إما يعوزها الدعم الشعبي أو أنها تمثل أداة لخدمة الطموحات الشخصية لقادتها. وبالتالي، فقد تُرك الفلسطينيين من دون قيادة بديلة قابلة للنجاح، رهنا بتشكيل ائتلاف غير مستقر بين حماس وفتح إذا ما نجحت جهود المصالحة في نهاية المطاف. ومن المهام الرئيسية للمقاومة على كاهل أي قيادة فلسطينية أن تتصدى لمعالجة اللامبالاة السياسية وخبية الأمل المتفشية على نطاق واسع في صفوف الفلسطينيين. ولكن من غير المرجح أن ينجح الحزبيون من حماس وفتح في بلوغ ذلك حتى لو تمكنوا من العمل سوياً.

هل من ضوء في نهاية النفق؟

على الرغم من الحالة المزرية التي تعاني منها السياسة الداخلية الفلسطينية، إلا أن هناك أسباب تدعو إلى التفاؤل والأمل ببروز قيادة فلسطينية جديدة وموحدة وشرعية في المستقبل غير البعيد.

أولاً، لقد أصبحت السياسة الفصائلية الفلسطينية بعيدة إلى حد ملحوظ عن تأثيرات التدخل الخارجي؛ فالجهات التي كانت تقدم الدعم والرعاية للفصائل الفلسطينية، سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي إما اختفت كلياً من الوجود كما هو الحال مع الاتحاد السوفياتي (بخصوص الفصائل اليسارية)، أو أنها منشغلة حالياً في القتال من أجل بقائها كما هو الحال مع سوريا (بشأن حركة حماس)، أو أن الرعاية قد اختفوا كلياً من المشهد كما هو الحال مع نظام مبارك (بخصوص حركة فتح). ويجب مراعاة أن هذا لا يعني بالضرورة أن التدخل الخارجي قد توقف تماماً. فبالنسبة لحركة فتح وقيادة الضفة الغربية، لا يمكن الاستغناء عن مجتمع المانحين الدولي في تقديم المساعدة الاقتصادية والسياسية على حد سواء، في حين أن حماس لا تزال تعتمد على إيران وغيرها من الرعاة الخارجيين للحصول على مساعدات اقتصادية. ومع ذلك، وكما أظهرت جهود المصالحة الأخيرة، فقد أصبحت السياسة الفلسطينية تمتاز باستقلالية أكثر من ذي قبل من حيث مستوى التدخل المباشر من قبل الجهات الخارجية، الأمر الذي اضطر القادة الفلسطينيين ليصبحوا أكثر استجابة للمطالب الشعبية. ولعل هذا يتيح بدوره إنشاء حركات سياسية فلسطينية جديدة أكثر استقلالية.

ثانياً، لقد أدى الربيع العربي إلى إحداث تغيير كبير في المشهد السياسي في المنطقة. وعلى الرغم من أن

بقيادة الفلسطينيين وحدها كونها تعتقد أن الإسلام يقدم حلاً لجميع مشاكل الفلسطينيين - وهي القناعة التي عززها تفسير الربيع العربي على أنه إعادة إحياء للإسلام السياسي - ولأن مصادر شرعيتها بقيت على حالها، بما في ذلك الكفاح المسلح، وأنشطتها الشعبية والانتخابات. إن هذه المواقف المتباينة لا يمكنها أن تفضي إلى التعاون والتوافق، الأمر الذي لا يبشر في نهاية المطاف ببقاء المصالحة واستمرارها.

خبية الأمل وانعدام البدائل:

أما السبب الثالث لعدم كون المصالحة بين حماس وفتح كافية للتخفيف من وطأة الحاجة إلى قيادة فلسطينية شرعية وموحدة، فيمكن في خيبة الأمل الواسعة النطاق واللامبالاة التي تعاني منها السياسة الفلسطينية (انظر الشكل ١)، فهاتان الحركتان تعتبران إلى حد بعيد أكبر الأحزاب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتحوزان مجتمعيتين على دعم نحو ٥٠ في المائة من الناخبين الفلسطينيين. وبالرغم من ذلك، يشار إلى أن ما يقرب من ٤٠ في المائة من الفلسطينيين قد أفادوا في بعض الأحيان بأنهم لا يتقنون ولا يدعمون أيًا من الأحزاب، إذ شكلت ردود "لا أحد" أو "لا شيء مما ذكر" الإجابة الثالثة الأكثر تكراراً منذ بدء استطلاعات الرأي في بداية التسعينيات من القرن الماضي. (المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ٢٠١٠؛ مركز استطلاعات الرأي (٢٠١١). إن هذه النسبة العالية من غير الحزبيين والناخبين المصابين بخبية الأمل تستدعي وجود قيادة سياسية جديدة قادرة على حشد وتوحيد الفلسطينيين.

وحيث أن نسبة المشاركة في الانتخابات كانت أعلى مما تشير إليه استطلاعات الرأي (أكثر من ٧٠ في المائة في عام ١٩٩٦ ونحو ٨٠ في المائة في عام ٢٠٠٦) (بحسب لجنة الانتخابات المركزية (٢٠١١)، يمكن الإشارة إلى أن الظروف التي تعطل ارتفاع نسبة المشاركة وكذلك نتائج هذه الانتخابات لم تعد قائمة الآن. فقد أتيح للفلسطينيين في انتخابات ١٩٩٦ و ٢٠٠٦ التصويت لحزب يمتلك القدرة على الاستمرار ولم تلوئه الإخفاقات وكرسي الحكم. ولكن هذا لم يعد هو الحال الآن.

وقد حققت حركة فتح فوزاً كاسحاً في انتخابات عام ١٩٩٦، حيث كان ياسر عرفات، زعيم حركة فتح ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية، قد وقع لتوه اتفاقات أوسلو التي بشرت بتحقيق السلام وإقامة دولة فلسطينية في المستقبل القريب. وكان المزاج السائد في الأراضي المحتلة يمتاز بالتفاؤل. أما في عام ٢٠٠٦، فقد كانت الأجواء ملبدة ويعوزها التفاؤل، وأطلقت حماس على الجميع بمفاجأة فوزها في الانتخابات. وقد صوت كثير من الفلسطينيين لصالح حماس عقاباً لحركة فتح على فشلها، إذ كانت اتفاقات أوسلو في حالة يرثى لها، ولم يتحقق السلام ولم يتم إقامة الدولة الفلسطينية. ففتح ببساطة لم تف بوعودها. فضلاً عن ذلك، كان ياسر عرفات قد وافته المنية في عام ٢٠٠٤، تاركاً وراءه حركة فتح في حالة من الفوضى. وهنا برزت حماس كبديل وحيد قابل للنجاح، مستندة إلى عملها الاجتماعي واسع النطاق، وبسجلها القوي كحركة مقاومة ترفض الفساد، الأمر الذي وفر لها الشرعية والدعم.

أما اليوم، فقد أصبحت كل من فتح وحماس ملوثتين بالإخفاقات والفشل أثناء وجودهما في الحكم. وبرغم أن الأحزاب اليسارية القديمة لا تزال موجودة، وأن هناك مجموعة مختلفة من الأحزاب قد نشأت خلال التسعينيات، فإن أي من تلك الأحزاب غير قادر على

المؤلفون:

Frode Løvlie, Chr. Michelsen Institute, Dr. Basem Ezbid, Birzeit University and Muwatin
Copy-editor: Nadia for Publishing, Printing, Advertising & Distribution
Translator: Maher Awawdeh

الملاحظات الختامية:

من الواضح أن الفلسطينيين بحاجة إلى قيادة سياسية شرعية موحدة إذا قدر لإحياء عملية السلام النجاح. ومن الواضح أيضاً أن أي تحالف بين حماس وفتح أو الفصائل الأخرى لن يكون بمقدوره توفير ذلك المطلوب. فببساطة أضحت شرعيتها متآكلة جداً. ومع ذلك، هناك أسباب تدعو للأمل بأن تخف حدة التشرذم والافتتال الداخلي وخيبة الأمل واسعة النطاق التي تعاني منها السياسة الفلسطينية. كما أن هناك بالفعل مؤشرات تدل على أن التجربة المصرية تقدم مصدر الهام للفلسطينيين لبناء حركة سياسية جماهيرية موحدة وشاملة. إن من شأن حركة كهذه أن تكون قادرة على إنتاج قيادة فلسطينية جديدة وشرعية، أو حمل القيادة الحالية على إجراء إصلاح حقيقي.

تأثيرات الربيع العربي بالنسبة للفلسطينيين لا تزال غير واضحة، إلا أنه من المؤكد أن التطورات الأخيرة سيكون لها انعكاسات على المشهد السياسي الفلسطيني الداخلي. كما أن الاحتجاجات في كل من مصر وتونس، التي ألهمت الفلسطينيين، ما هي إلا إشارة مبكرة على تطورات مقبلة، وذلك بالرغم من أن الأحداث المأساوية في اليمن وسوريا والحرب الدموية في ليبيا قد أصابت الفلسطينيين بالخوف والخشية.

ثالثاً، لقد أثبت الفلسطينيون قدرتهم في الأونة الأخيرة على إحداث تعبئة شعبية شاملة وغير حزبية. ولا يجب أن يغيب عن بالنا أن التوقيع على اتفاق المصالحة بين حماس وفتح كان، ولو جزئياً، ثمرة لنجاح المستقلين والشباب وغير الحزبيين الفلسطينيين في تنظيم احتجاجات شاملة في شتى أرجاء الأراضي المحتلة. والأهم من ذلك، أن هذه الاحتجاجات قد جرى تنظيمها بشكل مستقل بعيداً عن الفصائل الموجودة. ومن جانب آخر، اختار اللاجئون الفلسطينيون خارج الأراضي المحتلة أسلوب الاحتجاجات الشعبية غير العنيفة مستلهمين بشكل كبير النجاحات التي حققها مؤخراً الشعب المصري.

قراءات مقترحة:

”لجنة الانتخابات المركزية، ٢٠١١“، (٩ يوليو ٢٠١١).
<http://www.elections.ps:90/english.aspx>

CPRS 2000، استطلاعات الرأي العام ٢٠٠٠ CPRS،
الاستطلاعات من ١-٤٨، رام الله: مركز البحوث
والدراسات الفلسطينية. (بحسب ٩ يوليو ٢٠١١).
<http://www.pcpsr.org/survey/cprspolls>

جمال، أمل. ٢٠٠٥. الحركة الوطنية الفلسطينية: سياسة التنافس، ١٩٦٧-٢٠٠٣. مطبعة جامعة إنديانا.

PSR. 2011. استطلاعات الرأي العام PSR

من ١-٣٩. رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث

السياسية والمسحية. (بحسب ٩ يوليو ٢٠١١).

<http://www.pcpsr.org/survey/index.html>

الشقاقي، خليل. ٢٠٠٦. ”فوزاً ساحقاً، وولاية غير

مؤكدة.“ مجلة الديمقراطية ١٧ (٣): ١١٦-١٣٠.